المحاضرة الرابعة: نشاط التوزيع

اعداد أستاذ المقياس: د.حميد فشيت

تمهيد

تعد نظرية التوزيع في الاقتصاد تلك السبل والعمليات التي يتم من خلالها التعبير عن الدخل وطرق توزيعه، وكذا التعبير عن الملكية وطرق تحديدها، وهذه النظرية في الاقتصاد لا يقصد بها توزيع السلع او الخدمات، بل توزيع الثروة والدخل وطرق تحديدها بين مختلف فئات المجتمع، وعلى العموم حدد الاقتصاديون عدة طرق لتوزيع الدخل والتي تتمثل في :

- الأجور (Salaires-fra, Wages-eng)؛
- الرّيع (Rente-fra, Rent-eng)؛
- الربح (Bénéfice -fra, Profit-eng)؛
- الفائدة (Intérêt -fra, Interest-eng)؛

وفيما يلي شرح مختصر لمختلف هذه العناصر.

أولا: الأجور .

1- مفهوم الاجر.

يعرف الاجر على انه "التعبير المدفوع للعامل مقابل الجهد المستغل من قبل شخص أو اشخاص اخرين (منتجين) خلال مدة زمنية محددة"

فالأجر هو عبارة عن التعويض المادي عن الجهد العضلي أو الفكري الذي يبذله العامل أو الاجير في العملية الإنتاجية، أي هو مرتبط بالعمل الذي سبق وأن شرحنا معانيه (أنظر محاضرة الانتاج)؛ فالتعويض الذي ليس له علاقة بالعمل لا يعد أجرا كالمنح أو التعويض عن الضرر ...الخ.

2- أنواع الأجور.

هناك عدة تقسيمات وأشكال للأجور، حيث نميز على العموم نوعين ومن أشكال الاجر وهي:

أ- الاجر الطبيعي أو العيني: وهو الاجر المدفوع في شكل سلع أو خدمات، أو جزء من الناتج.

ب- الاجر النقدي: وهو الاجر المدفوع في شكل وحدات نقدية، وهو الشكل الأكثر تداولا.

ينبغي أن نفرق بين الأجر **الاسمي** والأجر **الحقيقي** حيث أن الأول الأجر معبر عنه بمجموعة من الوحدات النقدية، في حين أن الاجر الحقيقي هو ما يستطيع العامل أو الاجير الحصول عليه من سلع وخدمات مقابل أجره، أي أن الاجر الحقيقي يعبر بصفة حقيقية عن قيمة الاجر أو بمعنى أدق يعبر عن القدرة الشرائية .

3- طرق تحديد الاجر.

يمكن النظر الى العمل على أنه مورد من الموارد، وبالتالي فهو كغيره من الموارد يتصف بالندرة، وعليه فان الأجر قد يتأثر بقوى العرض والطلب، أي يتأثر بقوى سوق العمل، حيث ترتفع الأجور في حالة زيادة الطلب على العمل والعكس صحيح، وعلى العموم هناك عدة اعتبارات تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد أجر العامل والموظف والتي من أهمها:

- إنتاجية العامل: حيث كلما زادت إنتاجية العامل زادت أجرته وهي تزيد مع زيادة تدريبه، خبرته، حالته الصحية...الخ؛
- مهارات العامل المتخصصة: كلما كان العمل أكثر تخصصا زاد هذا من أجرة العامل نظرا لتطلب هذا النشاط مهارات متخصصة، وبالتالي يقل العرض على هذه المهارات؛
- قوانين البلد: حيث ان القوانين في غالب البلدان تحدد طرقا معينة لتحديد الاجر مثل تحديد الاجر المضمون، عدم تشغيل الأطفال...الخ؛

وأجر العامل قد يحسب وفق المدة الزمنية (أجر يومي، أسبوعي، شهري، بالساعة...الخ)، أو حسب الهدف المحدد (أجر حسب الكمية المنتجة أو العمل المراد انجاز)، كما ان الاجر قد يحتوي على جزئين الأول يتمثل في الاجر الثابت والثاني في الاجر المتغير ، كما قد يضاف اليه بعض المنح والعلاوات، لكن حتى تعتبر هذه الأخيرة جزءا من الاجر يجب أن تكون مرتبطة به.

ثانيا : الرَيع

1- <u>مفهوم الريع.</u>

يعرف الريع على انه "كاف أشكال الدخل الناتجة بدون بذل جهد"، ويعرف أيضا من الناحية الاقتصادية على أن " الدخل أو الايراد الذي يحصل عليه الفرد أو مجموعة من الافراد نتيجة تمتعهم بمزايا خاصة تجاه أشخاص اخرين منافسين لهم في العملية الإنتاجية.

أي ان الريع هو أي دخل يحصل عليه الفرد بدون بذل جهد مثل الايجار، المشاركة في مشروع بالأرض،...الخ، مقابل الافراد نجد العديد من الدول أيضا تتمتع بمداخيل ريعية هائلة مثل الدول البترولية، حيث نعتبر أن مداخيل هذا الأخير ورغم الاستثمارات الكبيرة لاكتشافه واستخراجه، الا انها

تبقى مداخيل ريعية، وعلى العموم كل مداخيل الثروات الطبيعية تعتبر مداخيل ريعية نتيجة تمتع الدول او الأفراد بها دون بذل جهد منهم فهي هبة من المولى عز وجل، والمداخيل المتحصلة منها يمكن القول عنها انها مداخيل بدون بذل جهد بل هي نتيجة تمتع البلد بموقع جغرافي يؤهله للحصول على تلك الثروات.

2- اشكال الريع.

ميز الاقتصاديون بين أربعة أنواع من الريع وهي :

أ- الريع المطلق (ريع الارض): وهو ثمن منفعة الأرض ؛
ب- الريع التفاضلي (ريع الخصوبة): وهو الدخل الناشئ عن الاختلاف في درجة خصوبة الأرض؛
ج- شبه الريع : وهو الفائض الذي استطاعت الوسائل الأخرى غير الأرض تحقيقه (وهذا بعد خصم التكاليف الناجمة عن استغلال تلك الوسائل)؛
د- الريع الاستهلاكي: وهو كما يسميه ألفرد مارشال بقيمة الاشباع الفائض والذي يحصل عليه المستهلك عند شرائه لسلعة معينة، وهو مجرد ظاهرة نفسية خاص؛

ثالثا: الربـــح.

1- مفهوم الربح

يعرف الربح على أنه " العائد الصافي أو الدخل المنظم الذي ينجح المشروع في جعل تكاليفه الكلية أقل من ايراده الكلي"، كما اعتبره بعض الاقتصاديين على انه "مكافأة للمخاطر التي تحيط برأس المال المستثمر".

أي أن الربح ينتج عن الاستثمار في مشروع معين، والذي يستطيع جعل الايراد الكلي لهذا المشروع أكبر من تكاليفه، أي أن ايراد المشروع يغطي تكاليف المشروع وما زاد عن ذلك يعتبر ربحا، اما اذا لم يستطع المشروع تغطية التكاليف، وكانت الإيرادات أقل من التكاليف فنحن هنا لا نتحدث عن الربح بل الخسارة في رأس المال.

وينبغي الإشارة أن الربح (او الخسارة) مرتبط بالمنتِج وليس بالعامل، فهذا الأخير يتقاضى أجرا مقابل الجهد الذي يبذله في العملية الإنتاجية، وليس ربحا.

2- أنواع الربح.

يميز رجال الاقتصاد بين نوعيين رئيسيين من الربح وهي

أ- الربح المحاسبي: الربح المحاسبي هو الفرق بين الايراد الكلي والانفاق الكلي خلال مدة زمنية محددة، والتي يعبر عنها في الغالب بالسنة المالية أو الدورة المالية (في الجزائر تبدأ من 01 جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر)، ويشمل الانفاق الكلي كل المدفوعات الفعلية والمقيدة في الدفاتر المحاسبية خلال السنة أو الدورة المالية على غرار المشتريات، الاهتلاكات، الأجور ...الخ، ويشمل الايراد الكلي كل الإيرادات المقيدة في الدفاتر المحاسبية خلال السنة أو الدورة المالية مثل المبيعات.

ب- الربح الاقتصادي: يعبر الربح الاقتصادي بدوره عن الفرق بين الايراد الكلي والانفاق الكلي لكن الفرق بينه وبين الربح المحاسبي يكمن في طريقة وكيفية حساب الانفاق لكلي، أو بالأحرى التكاليف الكلية، ففي المحاسبة قد يتم التغاضي عن الكثير من التكاليف التي لا يمكن تقييدها محاسبيا لأنها غير ظاهرة وتكون في الغالب ضمنية، فمشروع معين قد ينجم عنه الكثير من التكاليف التي لا تقيد في الدفاتر المحاسبية مثل التلوث، الامراض النفسية للعمال، الضجيج...الخ، وبالتالي نرى بأن التكاليف الاقتصادية أوسع من التكاليف المحاسبية.

رابعا: الفائـــــدة

1- مفهوم الفائدة:

الفائدة هي النقود او المبالغ الإضافية التي يكون طرفا مستعدا لدفعها من أجل الحصول على مورد أو سلعة الان (أي في الحاضر) بدلا عن **المستقبل**. (وينبغي الإشارة الى أن الفائدة هي الربا التي تعد محرمة في الإسلام بنصوص قطعية).

2- طرق تحديد سعر الفائدة

يقصد بسعر الفائدة أو معدل الفائدة تلك النسبة المئوية من المبلغ الأصلي أو المبلغ الذي يرجع بعد استيفاء المدة المتفق عليها إضافة الى المبلغ الأصلي (أي ان الدائن يرجع المبلغ الأصلي الذي اخذه مع إضافة الفائدة).

ويعبر الاقتصاديون عن سعر الفائدة على أنه "سعر الأرصدة القابلة للإقراض"، أي انه يتحدد من تقاطع قوى العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض، فكلما قل هذا المعدل زاد الطلب على هذه الأرصدة وكلما زاد حدث العكس، وينبغي الإشارة في هذا الصدد أن للبنوك المركزية سلطة مطلقة على

معدلات الفائدة والتي تستغلها في عديد المواضيع الخاصة بالسياسة المالية للبلد والتحكم في البنوك التجارية .